شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

علام يتهكّم الوزير؟

شرّ البليّة ما يضحك. والبلايا المبكية حدّ الضحك والمضحكة حدّ البكاء في دولتنا العجيبة الغريبة لا عدّ لها ولا حصر. إنها تواجهنا كأقدارنا في البيت والدربونة والشارع والسيارة والمقهى والسوق والمطعم ودائرة العمل وعبر الراديو والتلفزيون وسواها، ومن الحكومة والبرلمان، ولن ننسى السلطة القضائية ولا حتى سلطتنا الرابعة.

اختار وزير النقل هادي العامري أن يتهكّم على بعض من أعضاء مجلس النواب لم يرتكبوا أي جرم ولا اقترفوا أي خطيئة سوى أنهم أبدوا رأيهم في شأن عام، وهذا في صلب واجباتهم كنواب.

هؤلاء النواب انتقدوا شراء طائرات مدنية قديمة (مستعملة) وتساءلوا عن سبب عدم شرائها جديدة، خصوصاً وان الفرق في السعر ليس بالكبير.

أما العامري فقد صرّح رداً على هؤلاء قائلاً: "هنالك أعضاء في مجلس النواب يريدون التحدث فيما يعلمون وما لا يعلمون وأتمنى منهم أن يتحدثوا بالشيء الذي يعرفونه فقط".

وكان العامري قد دشّن في مطار بغداد يوم الخميس طائرتين من نوع ايرباص أشرفت وزارة النقل على شرائهما لصالح المصرف التجاري الذي دفع مبلغ ٨٦ مليون دولار ثمناً لهما.

أحد النواب الذين تهكم عليهم الوزير، وهو عضو لجنة الخدمات في مجلس النواب محمد رضا الخفاجي، انتقد وزارة النقل في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وطالبها بتقديم إيضاحات عن الأسباب الكامنة وراء شراء طائرتين مستعملتين برغم مطالبات اللجنة البرلمانية بشراء طائرات جديدة بسعر قد يفوق سعر الطائرتين بنسبة قليلة.

الوزير العامري قال "يجي هذا العضو دارسله كلمتين ويقيّم الطائرات فنياً. والمشكلة انه لم يشاهدها". بالطبع هذا كلام غير لائق للرد على استفسارات وانتقادات نائب. فالوزير نفسه كما نعرف لم يدرس حتى كلمتين في هندسة الطائرات أو شؤون الطيران والنقل أو حتى الأنواء الجوية لكي يستكثر على نائب يريد أن يعرف لماذا يتعيّن على بلد تبلغ عائداته من النفط مئة مليار دولار سنوياً أن يشتري طائرات مستعملة بدل الجديدة، فما يُهدر من هذه المليارات على المشاريع الفاشلة والمتلكئة وما يُنهب منها فساداً مالياً وإدارياً يكفي لشراء عشر طائرات "بالكاغد" في الأقل. (الحكومة مُتخمة بالوزراء غير الدارسين كلمتين في مجال وزاراتهم ومجلس النواب حافل بالأعضاء الذين لا يستحقون الكراسي التي يجلسون عليها، فهذه بلوانا الكبيرة مع نظامنا السياسي الحالي الذي استوزر الوزراء وأناب النواب لا عن علمهم وكفاءتهم وإنما عن طائفيتهم وحزبيتهم).

ما قام به المصرف التجاري عمل جيد بان وفّر طائرتين لتكونا في خدمة المواطنين، لكنه كان سيكون عملاً أجود لو كانت الطائرتان جديدتين، وكان سيكون عملاً أكثر جودة لو أن وزارة النقل قامت بواجبها، بالتعاون مع المصارف الوطنية، في تحديث أسطول الطائرات وفي تحسين خدمات الخطوط الجوية العراقية بما فيها الخدمات في المطارات التي تشكو إهمالاً لا نظير له في مطارات العالم.

المشكلة يا معالي الوزير ليست فقط في النواب الذين لم يدرسوا أكثر من كلمتين والوزراء الذين على شاكلتهم. المشكلة في نظامنا السياسي الذي يكره الشفافية. ولو كان صديقاً للشفافية لنشرت وسائل الإعلام أخبار صفقة الطائرتين أولاً بأول وبالتفاصيل المملة وغير المملة منذ أن كانتا مشروع فكرة لدى المصرف التجاري حتى توقيع العقد ثم طيران الطائرتين من حيث اشتريتا حتى هبوطهما في مطار بغداد. ولو حدث ذلك ما تساءل النواب بهذه الصورة وما رددتَ عليهم يا صاحب المعالي بهذه الصيغة غير المناسبة.

مراقبون اعتبروه تشكيكاً بنزاهة الحكومة

مصدر لـ(المدى): قوة أميركية تراقب مطار بغداد والبنك المركزي والكمارك

□ بغداد / مؤيد الطيب

أكد مصدر مسؤول للمدى أن قوة عسكرية أميركية دخلت مطار بغداد الدولي وأصبحت هي المسؤولة عن تفتيش الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى سوريا عن طريق الأجواء العراقية، خوفاً من أن تكون تلك الطائرات محملة بالأسلحة لدعم النظام السوري الذي يواجه احتجاجات شعبية وانتفاضة مسلحة يقودها الجيش السوري الحر.

وأشار المصدر إلى وجود خبراء مبعوثين من قبل الحكومة الأمريكية يراقبون البنك المركزي من أجل التأكد من عدم تهريب الأموال، أو التأكد من عدم وجود عمليات غسيل أموال داخل البنك، ومراقبة الكمارك عن طريق هيئة الكمارك العامة للتأكد من عدم دخول المواد والبضائع الممنوعة للبلد.

وقد أكد المتحدث باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد طيب ان "هذا الاجراء يتم في حالة وجود أدلة لدى الحكومة الأميركية بأن السلاح ينقل جواً في الطائرات الإيرانية عن طريق أجوائنا، ولا بأس بهذه الخطوة إذا كانت مدعومة بموافقة حكومتنا، خاصة وإن النظام السوري شبه معزول عن العالم الآن، وتدل هذه الخطوة على براءة الحكومة من دعم النظام السوري، وهي دليل أيضاً على ان الحكومة تدعم الشعب السوري في ثورته".

وأضاف طيب في تصريح لـ"المدى" أمس ان "من الطبيعي أن يكون هناك تشكيك في موقف ونزاهة الحكومة من قبل الجانب الأميركي والدولي عامة لأن أراضينا وأجواءنا استخدمت في أشهر ماضية لنقل الأسلحة للنظام السوري، وربما بعد هذه الخطوة ستكون لدينا مصداقية أكبر في نفي اتهامات بعض الدول حول تعاون حكومتنا مع حكومة الأسد".

فيما اعتبر المحلل السياسي سعد الحديثي ان ما يقال حول هذا الوجود الأميركي فيه نوع من المبالغة، مشيراً إلى ان المسألة فيها تدخل من أطراف تحاول إثارة النزاع ضد الجانب الإيراني.

وقال الحديثي في تصريح لـ"المدى" "لا اعتقد بأن الحكومة مستعدة لقبول تواجد لقوات أمريكية في المطارات او مؤسسات الدولة وخاصة الحيوية منها مثل البنك المركزي وهيئة الكمارك العامة، لأن ذلك يدخل في تشكيك مصداقية ونزاهة الحكومة وعدم استقلاليتها".

وأضاف الحديثي إن "في حالة وجود اتفاق بين الحكومة والجانب الأمريكي فعلى الحكومة الأمريكية مراقبة الأجواء العراقية بشكل مكثف وكبير، لأن الخرق للأجواء لا ينحصر بالجانب الإيراني فقط، وعليها التحكم بالأجواء من أجل حماية البلاد من التدخلات الخارجية وليس فقط حماية الأراضي السورية من دخول الأسلحة لها عن طريق أجوائنا".

وأوضح الحديثي ان "بعض التقارير قد تكون فيها مبالغة كبيرة، ولا أعتقد بان الحكومة الأمريكية ستنشغل بتفتيش الطائرات الإيرانية من اجل سلامة الجانب السوري، وليس لها اهتمام بوضع البنك المركزي أو تهريب الأموال، أو دخول المواد المحظورة عن طريق الحدود ومراقبة الكمارك، لكن في حالة صحتها فأن هناك ضغطا أمريكيا كبيرا على الحكومة، وذلك يكون بسبب تدخل أطراف أخرى من داخل العملية السياسية لرغبتهم في التأثير على الرأي الدولي من أجل فرض عقوبات على الحكومة الإيرانية".

ومن الجدير بالذكر إن الحكومة بدأت في يوم الثلاثاء الماضي بمطالبة الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا بالهبوط في مطار بغداد الدولي لتفتيشها بعدما وعدت واشنطن بإجراء عمليات تفتيش عشوائية لمنع وصول اسلحة إلى دمشق.

مطار بغداد الدولي.. (أرشيف)

وقالت السلطات إنها أجرت أولى عمليات تفتيش طائرة إيرانية بعد ظهر يوم الثلاثاء وسمحت للطائرة بالسفر إلى سوريا حيث أكدت عدم عثورها على أي أسلحة فيها.

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري قد وعد يوم الأحد الماضي بعمليات التفتيش استجابة لبواعث قلق واشنطن من قيام إيران بشحن أسلحة إلى حليفها الرئيس السوري بشار الأسد لمساعدته في قمع الانتفاضة السورية المستمرة ضده منذ ١٨ شهرا.

وقال ناصر بندر رئيس سلطة الطيران المدني لرويترز إن متخصصين وأفراد أمن فتشوا طائرة إيرانية متجهة لدمشق ولم يعثروا على شيء ينتهك حظر نقل الأسلحة إلى سوريا.

وكانت الحكومة قد أكدت بأنها لن تسمح أبدا باستخدام مجالها الجوي لنقل أسلحة لأي من طرفي الصراع السوري.

ورفضت الحكومة أيضاً الشهر الماضي السماح لطائرة كورية شمالية متجهة إلى سوريا بالمرور عبر مجالها الجوي للاشتباه في حملها أسلحة.

وأتهم مسؤولون أمريكيون بارزون، الشهر الماضي، إيران أنها استأنفت شحن التجهيزات العسكرية إلى سوريا عبر الأجواء العراقية، فيما طالبت الحكومة واشنطن بتقديم الدليل على ذلك الفعل من أجل مساعدتها.

العدل تخلي مسؤوليتها عن هروب السجناء

الداخلية: لدينا معلومات عن حادثة تسفيرات تكريت ستعرض قريباً

□ متابعة / المدى

أعلنت وزارة الداخلية، أمس السبت، عن توصلها إلى خيوط مهمة في التحقيقات بشأن حادثة هروب سجناء سجن تسفيرات تكريت، مشيرة إلى أن اللجان التحقيقية ستعرض النتائج قريباً. فيما كشف وزير العدل، عن أن سجون التسفيرات الموجودة في البلاد، وبضمنها سجن تكريت الذي حدثت فيه مؤخرا عملية هروب عشرات السجناء، بعيدة عن اختصاصات وزارة العدل، وأنها تابعة لوزارة الداخلية حصراً.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية العقيد سعد معن في تصريح لـ"البغدادية نيوز" ان "اللجان التحقيقية توصلت الى حقائق مهمة بشأن حادثة هروب سجناء تسفيرات تكريت وان التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الجريمة والجهات التي تقف وراءها".

واضاف معن ان "الوزارة قامت بنشر صور وملصقات تعريفية خاصة بالهاربين الذين لم يتم القبض عليهم والبالغ عددهم ٦٨ هاربا في مناطق متفرقة من محافظة صلاح الدين والمحافظات المجاورة"، لافتا الى ان "الحصيلة النهائية للمقبوض عليهم بلغت ٢٤ هاربا".

وتابع أن "الوزارة لمست تعاونا كبيرا من قبل أهالي محافظة صلاح الدين في الإدلاء بالمعلومات وتسليم الهاربين كما حدث في ناحية العلم"، مبينا أن "الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية أرسل برقية شكر لأهالي المحافظة لتعاونهم مع القوات الأمنية في القبض على الهاربين وتسليمهم للسلطات الأمنية".

إلى ذلك كشف وزير العدل عن أن سجون التسفيرات الموجودة، وبضمنها سجن تكريت الذي حدثت فيه مؤخرا عملية هروب عشرات السجناء، بعيدة عن اختصاصات الوزارة العدل، وأنها تابعة لوزارة الداخلية حصراً.

وكانت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، قد اتهمت مدير عام دائرة الإصلاح في وزارة العدل بـ"الضعف وعدم الإخلاص لمهنته"، بعد أن تمكنت مجاميع مسلحة في سجن تكريت المركزي مؤخراً، من تهريب العشرات من السجناء بينهم محكومون بالإعدام قبل أن تحرق أوراق التحقيقات الاولية التي تثبت تورطهم بقضايا متنوعة.

وقال حسن الشمري لـ"شفق نيوز"، ان "سجون التسفيرات الموجودة في المحافظات ومنها سجن تكريت بعيدة كل البعد عن اختصاصات وزارة العدل جملة وتفصيلا"، مؤكدا على ان "لا علاقة للوزارة بهذه السجون لا من الناحية الادارية ولا من ناحية التبعية، فتلك السجون تابعة لوزارة الداخلية".

وكانت وزارة العدل، قد اكدت الخميس الماضي ، على أن سجون التسفيرات التابعة لوزارة داخلية "غير مطابقة" للمعايير الدولية و"غير مؤهلة" لإيواء السجناء، لافتة إلى أن تلك السجون وجدت كأماكن مؤقتة من اجل اكمال الاجراءات القضائية وليست لبقاء المحكومين فيها لمدد طويلة.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي إن "سجون التسفيرات غير مطابقة للمعايير الدولية وغير مؤهلة لا من الناحية الامنية ولا من حيث توفر المتطلبات الاخرى التي يجب توفرها في السجون"، مؤكدا على انها "وجدت لتكون اماكن انتقالية في فترات وجود المتهمين لدى الجهات التحقيقية او بعد الاعتقال".

يشار الى ان وزارة العدل اتهمت في وقت سابق قيادة محافظة صلاح الدين بتعطيل تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة بحق عدد من السجناء الفارين من سجن تكريت.

بيوت تُبنى وتُرمّم بأموال الفقراء

لجنة النزاهة تكشف قائمة جديدة بأسماء مسؤولين فاسدين

□ بغداد/محمد صباح

أفادت لجنة النزاهة في مجلس النواب بأنها ستكشف اليوم الأحد في مؤتمر صحفي قائمة جديدة تضم أسماء مسؤولين كبار متورطين بملفات فساد مالي وإداري، ولفتت اللجنة إلى "ان هذه القائمة شملت عددا من الوزراء ووكلاء الوزراء والمدراء العامين من سابقين وحاليين."

وكشفت اللجنة إلى أن هناك عشرة بيوت لمسؤولين كبار في الدولة تم ترميمها وتأهيلها داخل المنطقة الخضراء كلفت ملايين الدنانير ومن المال العام سيتم الإعلان عن أسماء أصحابها.

وقال النائب طلال الزوبعي في حديث مع "المدى" أمس ان "من بين الوزارات المتورطة بالفساد وزارتي الدفاع والداخلية وبعض الموظفين السابقين في وزارة المالية"، كاشفا عن وجود "ضغوطات سياسية تمارس على لجنة النزاهة من قبل أحزاب وكتل هؤلاء الفاسدين من اجل عدم إعلان أسمائهم للرأي العام".

الزوبعي بين "ان النزاهة النيابية لديها أسماء مجموعة كبيرة من المسؤولين في الدولة متورطين بقضايا فساد تتحفظ عن ذكر أسمائهم لحين اكتمال التحقيق معهم"، لافتا إلى "أن الغرض من كشف أسماء المتورطين بهدر المال العام هو الحد من ظاهرة الفساد وسرقة المال العام".

وبشأن الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الفساد في البلاد بعد عام ٢٠٠٣، اكد الزوبعي "ان جميع الاحزاب السياسية تستغل نفوذها وهيمنتها على وزارات الدولة لتمويلها ذاتيا"، مشيرا الى ان "المحاصصة الطائفية هي من تساعد على شيوع ظاهرة الفساد والتأخير في ملاحقة المفسدين الهاربين خارج البلاد".

وكشفت لجنة النزاهة النيابية، عن تورط وزارات الدفاع والداخلية والمالية بعمليات فساد مالي وإداري كبيرة وصلت الى أكثر من ثلاثة مليارات دولار، مبينة ان جميع الاحزاب السياسية تستغل نفوذها وهيمنتها على وزارات الدولة لتمويلها ماليا بعدما أنشئت صناديق اقتصادية داخل هذه الوزارات لتحويل الأموال إليهم.

واعلنت لجنة النزاهة النيابية يوم ٢٠١٢/٩/٢٣، عن صدور أوامر إلقاء قبض واستقدام بحق ثلاثة محافظين واثنين من اعضاء مجلس النواب، وعدد من المدراء العامين وأساتذة جامعة على خلفية ملفات فساد، داعية الجهات التنفيذية إلى تنفيذ تلك الأوامر.

وأوضح أن "حل هذه المشكلة يكمن في وصول الكفاءات الى المناصب العليا والدرجات الخاصة من اجل استئصال الفاسدين وتقديمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل".

لجنة النزاهة البرلمانية.. (أرشيف)

وتقدر إحصائيات هيئة النزاهة والمنظمات الدولية أن الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات في الأعوام السابقة بحدود ٧,٥ مليار دولار موزعة بواقع ٤ مليارات دولار في وزارة الدفاع، ومليار دولار في وزارة الكهرباء، و٥١٠ ملايين دولار في النفط، و٢١٠ ملايين دولار في النقل، وهذه أكثر الوزارات فساداً مالياً لتأتي بعدها الوزارات بواقع ٢٠٠ مليون دولار في وزارة الداخلية، و١٥٠ مليون دولار في وزارة التجارة، و١٥٠ مليون دولار في وزارة المالية والبنك المركزي، و١٢٠ مليون دولار في وزارة الإعمار والإسكان، و٧٠ مليون دولار في الاتصالات، و٥٥ مليون دولار في أمانة بغداد، و٥٠ مليون دولار في وزارة الرياضة والشباب، و٥٠ مليون دولار في التعليم العالي، و٥٠ مليون دولار في الصحة، و٤٠ مليون دولار في العدل، و٣٠ مليون دولار في الزراعة، و٣٠ مليون دولار الموارد المائية، و٢٠ مليون دولار في الصناعة والمعادن، و١٠ ملايين دولار في الهيئة العليا للانتخابات، و١٠ ملايين دولار في السياحة، و٥ ملايين دولار في التربية، و٥ ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو إكساء طرق أو مزادات العملة الخاصة بالبنك المركزي.

ومن جهته، أكد عضو النائب عن كتلة المواطن النيابية عزيز العكيلي، عن وجود عدد من الوزراء ووكلاء الوزراء متهمين بقضايا فساد مالي وإداري والتي بلغت مليارات الدنانير.

واوضح العكيلي في لقاء مع "المدى" إن هناك وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامين تورطوا بعمليات فساد مالي وإداري بلغت مليارات الدنانير، مبينا ان هناك عشرة بيوت لمسؤولين كبار تم ترميمها وتأهيلها على حساب أموال الشعب.

وتابع أن "اللجنة ستفتح ملفات الفساد لوزارتي الدفاع والداخلية بخصوص موضوع الطائرات الكندية الذي اثبت وجود فرق في اسعار شرائها والذي وصل الى (١٠) ملايين دولار، فضلا عن عدم صلاحياتها للطيران، مبينا أن هذا الملف تم إغلاقه في وقت سابق من قبل الحكومة المركزية الا ان لجنة النزاهة أعادت التحقيق مرة أخرى وسوف تعرضه للشعب اليوم الأحد".

واشار العكيلي الى ان "هناك عشرة بيوت لمسؤولين كبار تم ترميمها وتأهيلها داخل المنطقة الخضراء بملايين الدنانير بحجة استقبال الرؤساء العرب أثناء انعقاد القمة العربية في بغداد أواخر شهر آذار الماضي، لافتا الى ان الصرف تم من موازنة الدولة وعلى حساب أموال الشعب ومازالت هذه البيوت يشغلها هؤلاء المسؤولون"، دون أن يذكر أسماءهم.

وبين ان "من الامور التي سيتم الاعلان عنها قضية جامعة الامام الصادق المشرف عليها حسين الشامي احد المقربين من رئيس الوزراء نوري المالكي الذي استولى على هذه البناية وكل محتوياتها بطريقة غير قانونية التي تعود ملكيتها الى وزارة الاتصالات،منوها بان هذه القضية تمت احالتها الى المحكمة المختصة لإكمال مراحل التحقيق فيها".

يذكر أن ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي في البلاد تفشت في أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد عام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات، حيث طالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة من بينهم وزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، وأخيرا وزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب الحالي، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار.

ومن جانبها، اكدت عضو اللجنة المالية عالية نصيف ،ان بعض الوزراء انشأوا في وزاراتهم صناديق اقتصادية من اجل دعم احزابهم وكتلهم ماليا، معتبرة ان هذه التصرفات هي اخطر من الارهاب".

واشارت نصيف في اتصال مع "المدى"،أمس الى أن بعض الأحزاب تقوم حاليا ببيع بعض المناصب من الوزارات التي هي من حصتها كمنصب مدير عام او وكيل وزير او اقل من ذلك لبعض الشخصيات من اجل دعم أحزابهم ماليا وعلى حساب الشعب الذي يرزح تحت خط الفقر".

وأضافت أن "لجنة النزاهة لديها العديد من ملفات الفساد المعروضة للتحقيق حاليا من اجل التوصل إلى الفاسدين وتقديم ملفاتهم إلى القضاء".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون